بيـــان الطالب الجامعي محمد رجائي خلو مختفٍ قسرياً منذ عام ٢٠٠٨

أطلعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالأمم المتحدة، بقضية الطالب الجامعي محمد رجائي خلو من مدينة القامشلي، حي الآشورية، البالغ من العمر حينها ٢٦ عاماً، ودعته للطلب من السلطات السورية الإفراج عنه، حيث تم اعتقاله تعسفياً من أمام مشفى السلام في مدينة القامشلي من قبل دورية تابعة للمخابرات الجوية بتاريخ ٢٥/ حزيران/ ٢٠٠٨، وكانت عناصر الدورية ترتدي الزي العسكري، دون إظهار أمر قضائي يُبيح لهم ذلك، وقد أخبرت إدارة المخابرات الجوية عائلته أنه موجود في سجن مطار المزة العسكري بدمشق وذلك في عام ٢٠١٠ دون أن توجه له السلطات السورية أية تهمة.

في العام ٢٠١٠ أيضاً، قدمت عائلته طلباً إلى الشرطة العسكرية بدمشق لمعرفة مصير محمد رجائي، وقد قامت الشرطة العسكرية بإعطائهم تصريحاً يسمح لعائلته بزيارته، لكن إدارة المخابرات الجوية لم تسمح لهم بذلك، كما أنكرت وجوده بعد إخبارها لعائلته باحتجازه من قبل.

صورة عن تصريح الشرطة العسكرية الذي يسمح لعائلة محمد رجائي بزيارته:

منذ تاريخ إخفائه لم تحصل عائلته على أي خبر يدل على مكان وجوده، حتى تاريخ تبليغ المقرر المعني في الأمم المتحدة ١٠/ شباط/ ٢٠١٥ لا يزال مصيره مجهولاً.

السلطات السورية تنفي إخفاءها القسري للطالب الجامعي محمد رجائي خلو، ولم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من معرفة مصيره حتى الآن، كما عجز أهله عن ذلك أيضاً، وهم يتخوفون من اعتقالهم وتعذيبهم في حال تكرار السؤال عنه كما حصل مع العديد من الحالات المشابهة.

طالبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري التدخل لدى السلطات السورية من أجل مطالبتها العاجلة بالإفراج عنه، والإفراج عن آلاف حالات الاختفاء القسري وضرورة معرفة مصيرهم.

وعلى الرغم من أن الحكومة السورية ليست طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، لكنها في المقابل طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان اللذَين ينتهك الاختفاء القسري أحكام كل منهما.

كما أكدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تخوفها من عمليات التعذيب وربما الموت بسبب التعذيب بحق المختفين قسرياً منذ عام ٢٠١١ ومازال عداد الاختفاء القسري في تصاعد مستمر.